Rimak International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717- 8293

Research Article March 2022 Volume: 4 Issue: 2

IRREPLACEABLE SENTENCES OF EXPRESSION IN THE TEXT BETWEEN TWO CONCEPTS: FUNCTION AND REFLECTION

Aicha ABIZA[1]

Istanbul / Türkiye
p. 426-433

Received: 26/11/2021
Accepted: 11/12/2021
Published: 01/03/2022

This article has been scanned by **iThenticat** No **plagiarism** detected

Abstract:

The subject of parsing constituted all the issues of Arabic grammar and the controversy surrounding it from ancient times to the present day. Therefore, the Arabic grammar was characterized as a sentence that adheres to analyzing its elements from a formal perspective, and thus neglected the text in one way or another, and although the sentence in its analysis and expression is a detailed parsing carving Indeed, this trend, however, when grammarians were exposed to syntax or locating them in syntax, they exceeded that because they realize that composing a sentence from linguistic units that are vocabulary is subject to the law of syntax in a way that applies to the syntax of text sentences (and sentences are the linguistic units of the text), as they saw the specificity of parsing in Sentences because some of them replace the singular and it is thus functionally compatible with it (ie interpreted in the singular), and some of them differ functionally with the singular so it is not interpreted in the singular.

Key words: Arabic Grammar, Sentence, Text,Function, Reflection.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.16.28

[1] Prof. Dr. , Laghouat University, Algeria, ab.abiza2015@gmail.com, https://orcid.org/0000-0002-2423-734X

Copyright © Published by Rimak Journal, www.rimakjournal.com
Rimar Academy, Fatih, Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

الجمل التي لا محل لها من الإعراب في النص
بين مفهومي: الوظيفة والإعراب

عائشة عبيزة [2]

الملخص:

لقد شكّل موضوع الإعراب كل قضايا النحو العربي وما دار حولها من جدل منذ القديم وإلى يومنا هذا، ولذلك وسم النحو العربي بأنه نحو جملة يتقيّد بتحليل عناصرها من منظور شكلي، وهو بذلك أهمل النص بشكل أو بآخر، ورغم أن الجملة في تحليلها وإعرابها إعرابا تفصيلا نحت هذا المنحى فعلا، إلا أنه عند تعرّض النحاة للإعراب الجملي أو تحديد موقعها من الإعراب تجاوزوا ذلك كونهم يدركون أن تأليف الجملة من وحدات لغوية هي المفردات يخضع لقانون الإعراب بشكل ينطبق على إعراب جمل النص (والجمل هي الوحدات اللغوية للنص)، كما رأوا خصوصية الإعراب في الجمل لأن بعضها يحل محلّ المفرد وهو بذلك ينسجم وظيفيا معه (أي يؤول بالمفرد)، وبعضها يختلف وظيفيا مع المفرد لذلك لا يؤول بمفرد.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، الجملة، النص، الوظيفة، الإعراب.

المقدمة:

ومن هنا تنطلق دراستي الوظيفية للجمل التي ليس لها محل من الإعراب كونها _ من ناحية تأدية وظيفة لا يمكن أن تؤدى بالمفرد_ أهم جمل مكوّنة للنص، لذلك ينبغي أولا رصد الفروق الوظيفية التي تتمثّل في المفاهيم والمصطلحات النحوية التالية: التأويل بالمفرد، عدم التأويل بالمفرد، لها محل من الإعراب، لا محل لها من الإعراب، الإعراب، وظائف الجمل (الاستئناف، التفسير، الجواب، الابتداء).

مع تحديد آليات تحليل الجمل في النص والطرق الإجرائية للتقسيم الثنائي القائم على الإعراب، والمشابهة بين الفرد والجملة، وبيان الهدف من تحديد الجمل التي لا محل لها من الإعراب ودورها في بناء الكلام وبناء النص، كونها أهم أنواع الجمل على الإطلاق فالجملة الابتدائية التي هي أول جملة لا محل لها من الإعراب إذا لم يستعملها المتكلم فلن ينطق أبدا وهنا تكمن القيمة الوظيفية لها في تحليل النصوص وإنتاجها.

1- ظاهرة الإعراب في النحو العربي:

من أهم الظواهر التي سيطرت على الدرس النحوي في تناوله للمسائل والقضايا اللغوية ظاهرة الإعراب فقد عرّفه الزجاجي انطلاقا من علاقته ببيان المعاني على مستوى المفردات في اللغة العربية قائلا:" إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليه، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة،جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضُرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني." (الزجاجي، 1959، ص 69-

[2] أ. د.، جامعة الأغواط، الجزائر،ab.abiza2015@gmail.com

Volume: 4 Issue: 2

70)، ومن هذا المنطلق لم يتوقف النحاة عند بيان دور الإعراب في الجملة على مستوى المفردات إنما عمموها أيضا بتحليل دور الجمل وربطها به (أي الإعراب) فكان من نتائج ذلك التقسيم الثنائي الذي يقسمها إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محلّ لها من الإعراب إدراكا منهم لذلك التشابه بين دور بعض الجمل بدور المفردات وتقاسم المفرد في تأدية بعض الوظائف مع الجملة كالحال والصفة والخبر والمضاف إليه.وانفراد الجملة في وظائف لا يمكن أن تؤدى بمفرد وهي الجمل التي لا محل لها من الإعراب موضوع هذا البحث.

2- دور الجمل في بناء النص:

تتألف الجملة من مفردات ذات خصائص صرفية تسمح بتآلفها وفق نظام نحوي لتحمل معاني مقصودة لتأدية الغرض من تأليفها؛ كذلك يتألف النص من مجموعة من الجمل التي تخضع لنظام نحوي معين لتتآلف فيما بينها في ذلك النص وفق نظام يخضع لتلك القواعد النحوية وقد يتجاوزها بخصائصه المقامية ذات البعد التواصلي، فكما تنتظم المفردات لتأليف الجملة تنتظم الجمل لتأليف النص أو الخطأ،مع المحافظة على قيد سلامة البناء على المستويين: الجملة والنص.

وهذه الجمل تتنوع بين الاسمية والفعلية كما تتنوع من ناحية معانيها الأسلوبية بين الشرطية والمنفية والمثبتة.ومن ضمن اختلافها من منطلق تأديتها لوظيفة تختص بالجملة فقط ولا يمكن أن تؤدى بالمفرد كما سبق وأن ذكرنا، ذكر النحاة أنها تنقسم إلى قسمين: إن صح تأويلها بمفرد، كان لها محل من الإعراب، الرفع أو النصب أو الجر، كالمفرد الذي تؤول به، ويكون إعرابها كإعرابه، وإن لم يصح تأويل الجملة بمفرد، لأنها غير واقعة موقعه، لم يكن لها محل من الإعراب، نحو "جاء الذي كتب"، إذ لا يصح أن تقول جاء الذي كاتب (الغلاييني،1993،ج3.ص285).

هذا، وتحدد آليات تحليل الجمل في النص والطرق الإجرائية للتقسيم الثنائي القائم على الإعراب، والمشابهة بين المفرد والجملة، وبيان الهدف من تحديد الجمل التي لا محل لها من الإعراب ودورها في بناء الكلام وبناء النص، كونها أهم أنواع الجمل على الإطلاق فالجملة الابتدائية التي هي أول جملة لا محل لها من الإعراب إذا لم يستعملها المتكلم فلن ينطق أبدا وهنا تكمن القيمة الوظيفية لها في تحليل النصوص وإنتاجها، وذلك وفق المخطط التالي الذي يعكس العلاقات بين المفاهيم الإعرابية المتعلقة بالجملة والمفرد:

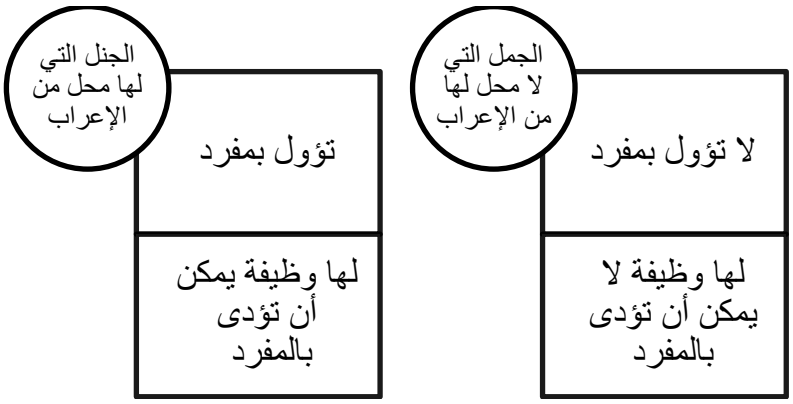

3- وظائف الجمل التي لا محل لها من الإعراب في النص:

تعتبر الدراسة الوظيفية لمسائل العربية من أهم تطبيقات المناهج اللسانية التي يجب أن تحظى باهتمام الدارسين، وذلك لأنها تمثل وسيلة إجرائية لتفسير النصوص وفهمها فهما دقيقا من خلال ربطها – في منهجها – بين الأشكال اللغوية وبين وظائفها معتمدة في ذلك على المعنى وما يكتنف الجملة العربية من مناسبات للقول ومقتضياته، وهي بذلك تربط بين السياقين: الإبلاغي

واللفظي مع مراعاة العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب، لذلك لا ينبغي حصر المعاني والأغراض بفكرة الإعراب ذكرا أو تقديرا، إنما غاية المتكلم بوضع المفردة أو الجمل أو الجمل هو توظيفها على نسق لغوي تحكمه قوانين اللغة وتضبط استعماله بغرض أداء المعاني مع المحافظة على سلامة المباني لأن أي تغيير يمس المباني يمكن أن يلقي ظلاله على تلك المعاني ومع كثرة التغيير وتناقله يفقد المعنى الأول، وهو أمر تداركه علماء العربية بتأليفهم في النحو عموما.

هذا، وإن وظائف الجمل في اللغة العربية تشمل الإعراب وتتجاوزه بعلاقات سياقية أكثر ارتباطا بالمعاني والأغراض، وهو ما يمكن أن نورده فيما يلي:

إنّ التركيز على هذه الأطراف الهامّة في عمليّة التواصل اللغوي لم تكن غائبة عن فكر النحاة والبلاغيين العرب، فقد أشاروا بوضوح إلى أنّ وظيفة اللغة الأساسية هي التواصل وتبليغ الأغراض[3]، بل إنّ هذا التصور للغة على أنها مؤدّية لوظيفة التواصل كان وراء توجيه الدراسات اللغوية العربيّة عمومًا نحو محاولة وصف الترابط القائم بين بنية اللغة ووظيفتها، فباعتبار التراكيب اللغوية وسائل لتأدية أغراض تواصلية معيّنة انصبت هذه الدراسات على رصد العلاقة بين كل نمط من أنماط التراكيب والغرض المتوخّى منه. على أساس هذا المبدأ دُرست مجموعة من الوظائف (التخصيص) في علاقتها بالتراكيب التي تتحقق بواسطتها[4]

يعد تقسيم الجملة في اللغة العربية إلى جمل لها محل وأخرى لا محل لها تقسيما لا يخدم المعاني التي تؤديها ولا يعكس حقيقة توظيفها من قبل المتكلم، إلا أن تسمياتها تعكس موضعها (ابتدائية، اعتراضية) أو المعنى الذي تؤديه (التفسيرية) كما تعكس قيمتها التركيبية (صلة الموصول).

وفيما يلي عرض لهذه الجمل ومصطلحاتها التي تعكس منطلقاتها المعرفية:

الجملة الابتدائية: هي كل جملة تقع في بداية الكلام، في بداية الفقرة، أو بعد نقطة مثل: (العلم نور)

الجملة الاعتراضية: وهي تلك الجمل التي تعترض بين شيئين متلازمين، لإفادة الكلام تقوية وتسديدا وتحسينا، كالمبتدأ والخبر، والفعل ومرفوعه، والفعل ومنصوبه، والشرط والجواب، والحال وصاحبها، والصفة والموصوف، وحرف الجر ومتعلقه والقسم وجوابه (الأنصاري، 1985.ج2. ص279_280)، مثل المعترضة بين الشرط(فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا) وجوابه (فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ) في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: 24]، فالاعتراض بهذه الجملة جاء من أجل دفع أي توهم بالقدرة على الإتيان بمثله فكان فيه من التقوية ما لا يكون دون استعماله.

الجملة التفسيرية (التعليلية): هي كل جملة تأتي بعد أي أو أن التفسيريتين، قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ﴾ [التوبة:103]، فجملة " إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ" تعليل للأمر بالصلاة عليهم بأن دعاءه سكن لهم، أي سبب سَكَن لهم، أي خير ويستفاد من هذه الجملة التعليلية أيضا مفهوم الإرشاد من الله لرسوله إلى حكمة دعائه لهم بأن دعاءه يصلح نفوسهم ويقوّي إيمانهم(ابن عاشور، 1984.ج11، ص23_24).

الجملة الواقعة صلة وموصول: وهي كل جملة تأتي بعد اسم موصول قال تعالى:﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾[الأعلى: 14] أي بذل استطاعته في تطهير نفسه وتزكيتها، وكذلك الجملتان "زكاها" و"دساها" بعد "من" في قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [الشمس: 9_10]

الجملة الواقعة جوابا لقسم: وهي كل جملة تقع بعد قسم، مثل الجملة الجوابية في قوله تعالى: ﴿ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف: 2_3] فجملة القسم التي أقسم فيها بالكتاب المبين وهو القرآن الكريم هي تحقيق وتوكيد على

---

[3]) انظر: الخصائص. 1/ 33.

[4]) اللسانيات الوظيفية. ص 84.

Volume: 4 Issue: 2

أن القرآن جعله الله عربيا واضح الدلالة فهو حقيق بأن يصدقوا به لو كانوا غير مكابرين، ولكنهم بمكابرتهم كانوا كمن لا يعقلون(ابن عاشور،1984. ج25، ص159)، ومن هنا تتجلى لنا القيمة الوظيفية في الآية ككل التي يتضمنها أساسا جملة الجواب.

الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم: وهي كل جملة تقع بعد أداة شرط غير جازمة، مثل: لو اجتهدت لنجحت، وفي المقابل نجد جملة جواب الشرط التي تؤدى بإحدى الأدوات الجازمة لها محل من الإعراب رغم أن مفهوم أسلوب الشرط في الكلام هو نفسه في معناه الأسلوبي العام سواء أكانت الأداة جازمة أو غير جازمة، وقيمة الشرط ونواة دلالته الأسلوبية تكمن في الجواب، إذ الشرط بلا جوابه يفقد جدوى استعماله.

الجملة التابعة لجملة لا محلّ لها:

الجملة التابعة لجملة لا محل لها عطفا عليها، مثل:" قام محمد وجلس عليّ" (على تقدير كون الواو عاطفةً) معطوفة على جملة قام زيد، التي لا محلّ لها من الإعراب لكونها مبتدأ، فلا يكون لها محلّ من الإعراب لكونها تابعة للجملة التي لا محل لها من الإعراب(شيخ زاده،1995، ج1،ص56).

لعل ما يمكننا ملاحظته من خلال إعادة دراسة الجمل التي لا محل لها من الإعراب وما تؤديه من دور في النصوص والخطابات_ خاصة مع وجود هذا الشكل التركيبي في القرآن الكريم_ أن هذا المصطلح الذي وضع أساسا بسبب إعرابي تغيّر معناه وحُرّف عن مقاصده التي وضع من أجلها وصار وصفا لكل ما من شأنه لا يؤدي دورا أو ما يكون وجوده وعدمه، وهو أمر ينبغي تصحيحه انطلاقا من بيان ما تقوم به هذه الجمل من وظائف لا تتأتى في الجملة إلا من خلالها.

4_ الفروق الوظيفية بين الجمل التي لها محل والتي لا محل لها من الإعراب:

يقوم التبويب النحوي عموما على جمع العناصر اللغوية التي تتشابه في ظاهرة معينة، وغالبا ما تكون الإعراب، لذلك نجد العناوين العامة تقوم على الشكل الإعرابي الجامع لزمرة من العناصر، كما يمكن أن تشترك في معنى عام يتم استنباطه من دور كل منها في الكلام، فنجد مثلا المرفوعات وهي وظائف ترتبط بالإسناد كما ترتبط بالشكل الإعرابي، ونجد المنصوبات وتشترك في الحركة الإعرابية(النصب) إلا أنها تختلف وظيفيا فمنها المقيدات (المفاعيل، الحال، المفعول لأجله) ومنها طرفا الإسناد (اسم إن، خبر كان.)، وبالنسبة للجمل التي لا محل لها من الإعراب فقد جمعت انطلاقا من تميزها بكونها لا تؤول بمفرد إلا أن كلّ واحدة منها تؤدي وظيفة سياقية تختلف اختلافا تاما عن غيرها، ويمكن أن نرصد ذلك من خلال ضرورة وجودها أو الفائدة من توظيفها في الكلام:

الجمل التي لا يمكن التواصل إلا بها (الابتدائية):

والجملة الابتدائية هي التي تكونُ في بداية الكلام، يفتتح بها ولا يمكن تصور أي نوع للجمل قبل هذه الجملة، إذ إن المتكلم لا يستغني عن إيرادها في كلامها لأنها أول ما ينطق به، وتتنوع في كلها وأسلوبها فقد تكون مثبتة أو منفية، استفهامية أو مؤكدة.وقيمتها الوظيفية تتجلى في ضرورة ورودها في الكلام إذ يستحيل دون وجودها، كذلك نوعها يؤثر في الكلام ككل بحسب أسلوبها.

الجمل التي هي أساس التبليغ (جواب القسم، جواب الشرط، صلة الموصول):

وهي الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهي في ذات الوقت ذات أهمية في التبليغ وقد يتوقف عليها الكلام مقاميا (الجوابية مثلا)، فلو تصورنا وجود جملة قسم بأعلى دراجاته وأشكاله اللغوية دون جواب هو مقصود القسم لما كان للكلام قيمة

تواصلية، إذ ما جدوى أن تقول:" والله، أو أقسم بالله " دون أن تضيف على ماذا ستقسم: كأن تقول:" إنني لم أر هذا الشخص سابقا"فهذه الجملة هي التي تحمل فائدة وما جملة القسم إلا توكيد لها، وكذلك الأمر بالنسبة للشرط، فلا يمكن القول: "إن زرتني "وتسكت، بل ينبغي أن تكمل كلامك بمقصوده الأساسي بالتبليغ وهو: " أكرمتك" فيكون الإكرام أمر حادث بشرط الزيارة. أما عن صلة الموصول فهي أكثر ارتباطا بالموصول فهي كالجزء من الكلمة بالنسبة له، فقولنا: "عرفت من نجح" أي "عرفت الناجح"، فلو حذفنا صلة الموصول"نجح" لكنت كمن حذف"ناجح" وترك "ال" التعريف فقط، ومن هنا تظهر القيمة الوظيفية لهذا النوع من الجمل.

الجمل التي تضيف زيادة في المعنى (التفسيرية، الاعتراضية):

يتجلى معنى هذا النوع من الجمل التي لا محل لها من الإعراب في كونها تضيف تفسيرا أو تسديدا أو تحسينا للمعنى الذي قد يتبادر إلى ذهن المخاطب، فيلجأ المتكلم تقديرا لحال السامع إلى توظيفها مثل الجملة الاعتراضية التي تتموضع بين متلازمين فكأن المتكلم لجأ إلى إدخالها في الكلام قبل انتهائه ليستدرك بها المعنى أو ليضبطه كي لا يفهم منه غير مراده، لذلك جعل العلماء من شرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها وألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة وألا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف إليه لأن الثاني كالتنوين منه على أنه قد سمع قطع بينهما نحو لا أخا فاعلم لزيد(السيوطي، دون ط، ج2،ص 327).

وهكذا يمكننا أن نقسم الجمل التي لا محل لها من الإعراب انطلاقا من قيمتها التواصلية في النصوص والخطابات بحسب ما تؤديه من وظائف خاصة لكل منها على النحو التالي:

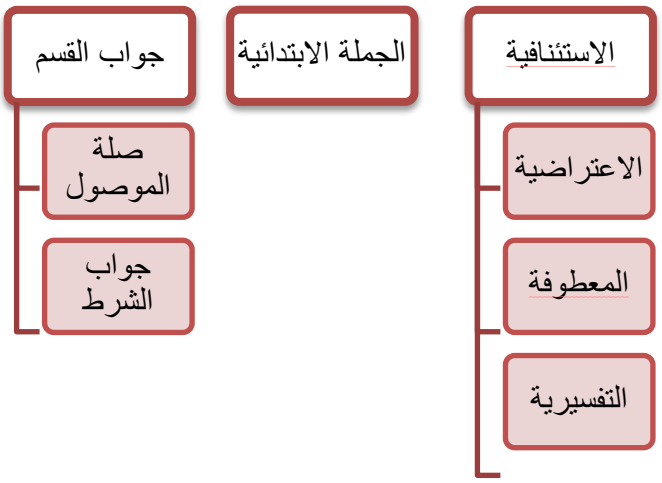

5- خصائص الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

تؤدي الجمل التي لا محل لها من الإعراب دورا مهما يتناسب مع سياق الكلام ومراد المتكلم وحال السامع، بل إنه قد يتوقف الكلام عليها كما رأينا، وفيما يلي نجمل أهم خصائصها التي تستنبط من تركيبها ونظام استعمالها وكذلك دلالاتها:

– الجمل التي لها محل يمكن استبدالها باستعمال المفرد وإن اختلف المعنى، تقول: جاء محمد مسرعا، أو جاء محمد وهو مسرع. وعلى العكس لا يمكن ذلك مع الجمل التي لا محل لها.

– الجمل التي لها محل من الإعراب وظائفها تختلف عن وظائف الجمل التي لا محل لها سياقيا، تبدو في مصطلحاتها مثل:الاستئنافية، الاعتراضية. وهي ذات مفاهيم وأبعاد دلالية وتداولية.

Volume: 4 Issue: 2

– الجمل التي لا محل لها من الإعراب لها وظائف تتحكم في النص وفي إنتاجه بشكل يختلف عن دور الجمل التي لها محل، مثل جملة جواب القسم كيف يمكن تصور أن يأتي قسم مهما زادت قوته دون أن يكون هناك جواب لها الذي يعد هو أساس هذا النوع من الجمل.

– الجملتان بنوعيهما لهما فائدة في البناء والمعنى ولكنها تتفاوت بحسب مراد المتكلم وفهم السامع.

الخاتمة:

إن الوظائف المتنوعة التي تقوم بها الجمل التي لا محل لها من الإعراب في النص أو الخطاب تزيد في الفائدة وتوسع من المعنى المراد تحقيقه، بل أحيانا نجد المعنى لا يقوم إلا عليها فلو حذفت إحدى الجمل التي لا محل لها من الإعراب لأصبح المعنى ناقصا أو استحال أساسا مثلما هو الحال في جملة جواب القسم، أو جملة صلة الموصول.

والهدف من تفصيل القول في هذه العناصر اللغوية هو إدراكها فهما واستعمالا ليتمكن المتكلم من تحديدها وتحليلها في النصوص أو الخطابات التي يتلقاها قراءة أو سماعا، وأيضا يمكنه إنتاجها في كتاباته أو خطاباته وهو الهدف الأساسي من تعليم قواعد النحو بصفة عامة، فلا ينبغي أن تبقى المفاهيم النحوية غامضة أو موظفة في غير معانيها مثل قول بعضهم عندما يشعر أنه لا قيمة له "أنا لا محل لي من الإعراب هنا" والحقيقة أن ما لا محل لها ليس تعبيرا عن عدم وجود القيمة أو الوظيفة وإنما لأسباب تتعلق بالتحليل النحوي القائم في كثير من قضاياه على الإعراب حقيقة أو تقديرا.

قائمة المراجع:

الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ت: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله. دار الفكر، دمشق.ط6، 1985.

الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، دار العروبة، القاهرة، 1378 هـ- 1959م.

السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية. مصر، دون ط.

شيخ زاده، شرح قواعد الإعراب، ت: إسماعيل إسماعيل مروة. دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان، دار الفكر،دمشق، سوريا. ط1،1416هـ،1995 م.

ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير" تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، الدار التونسية للنشر، تونس. 1984.

الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية.المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.ط28. 1414هـ - 1993.